

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان – العراق

رقم الإصدار: ١٨

تاریخ الإصدار: ٢٠٠٣/٥/١٢

استناداً لحكم الفقرة (١) من المادة (٥٦) والمادة (٥٣) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل، وبناءً على ما عرضه العدد القانوني من أعضاء المجلس الوطني، وما شرعه المجلس الوطني لكوردستان- العراق بجلسته المرقمة (٢٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٢ وللصلاحيّة المخولة لنا بموجب الفقرة (٢) من المادة الثانية من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧ قررنا إصدار القانون

الآتي:

قانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٣

قانون تحديد الوضع القانوني لمسؤولي وأعوان النظام الدكتاتوري البائد

المادة الأولى:

يحدد الوضع القانوني لمسؤولي وأعوان النظام الدكتاتوري البائد المتواجدين في إقليم كوردستان العراق ممن لم يستجيبوا للعفو العام الصادر بعد انتفاضة عام ١٩٩١ المجيدة على

الوجه الآتي:

أولاً: يحرم لمدة خمس عشرة سنة من:

- ١- التصويت والترشيح في الانتخابات العامة وانتخابات المجالس المحلية والبلدية والجمعيات والنقابات وعضوية مجالس إدارة المؤسسات والشركات العامة والمتخصصة.
- ٢- تولي الوظائف الإدارية والسياسية.
- ٣- حمل أو حيازة السلاح.

- ٤- حمل الأوسمة والنياشين والأنواط والتمتع بالحقوق والامتيازات المنوحة له بموجبها.
- ٥- حق الانتماء الى الأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان والقيام بأي نشاط سياسي.
- ٦- تملك وسائل الإعلام(الراديو- التلفزيون- الصحف و المجلات ووسائل التأثير على الرأي العام أو العمل فيها بأي صفة كانت.
- ٧- المشاركة في أي التزام مع الدوائر الحكومية ومؤسساتها والشركات العامة والمختلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- ٨- العمل في الوسط الجامعي بأي صفة كانت.

#### المادة الثانية:

- يعتبر من أعوان النظام الدكتاتوري البائد لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون:
- أولاً: في المجال الحكومي من:
- ١- شغل منصبأ في مجلس قيادة الثورة والدوائر والمكاتب التابعة له.
  - ٢- شغل منصب وزير أو درجه.
  - ٣- شغل درجة خاصة في وظيفة ذات صبغة سياسية أو كان منحه الدرجة المذكورة لاعتبارات سياسية أو أمنية.
  - ٤- عمل في الأجهزة الأمنية القمعية (المخابرات - الأمن الخاص- الاستخبارات العسكرية- الأمن العامة أو المفارز الخاصة للأجهزة المذكورة ومستشار أفواج الدفاع الوطني).
  - ٥- عمل أستاذأ جامعياً أو معيضاً أو مدرساً وأرتبط بإحدى الأجهزة الأمنية.
- ثانياً: في مجال أحزاب السلطة من:
- ١- شغل منصب عضو في القيادة القطرية أو عمل في إحدى مكاتبها.
  - ٢- شغل مركز عضو في قيادة فرع أو شعبة أو فرقة.

- ٣- كل عضو في الحزب او منتمي له ثبت عليه اضطهاده للمواطنين او ترويعهم او الوشایة بهم او إرهابهم و تسبب بتصرفه اعتقال او تعذيب او قتل احدهم.
- ٤- انتمى الى تشكيلات فدائیي صدام.
- ٥- عمل بصفة كادر قيادي في الاحزاب الكارتوونية المناصرة لحزب السلطة (حزب البعث العربي الاشتراكي المنحل).
- ٦- ثبتت ادارته او انتماؤه لحزب السلطة في اقليم كوردستان او استمرار نشاطه بعد اتفاضاة اذار ١٩٩١ المجدید.
- ٧- ثبتت عضويته او شرائه في فرق الإعدامات.
- ٨- كان عضواً في المجلس الوطني العراقي او المجلسين التشريعي والتنفيذي في كوردستان العراق.
- ٩- عمل في السلك الدبلوماسي العراقي.

المادة الثالثة:

لايجوز اسقاط الحق العام او الحق الخاص بتشريع او قرار لاحق عن كل مشمول بهذا القانون نتج عن تصرفه ازهاق روح انسان او سجنه او تعذيبه.

المادة الرابعة :

يعاقب المخالف لاحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات.

المادة الخامسة:

لا يعمل باي نص يتعارض واحكام هذا القانون.

المادة السادسة:

على الوزارات والجهات ذات العلاقة تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة السابعة:

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في جريدة وقائع كوردستان.

د.روز نوري شاويس

رئيس المجلس الوطني لكوردستان - العراق